كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

# الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

# الصّـــــرف
## بيـــن التحويل والتحريف

*تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش*

**وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات**

**صفاقس 21–22 أكتوبر 2009**

**إشراف : عبد الحميد عبد الواحد**

**تونس 2010**

# المحتوى


**مقدمة** ..... **5**

**المقدمة الخاتمة** ..... **13**

**سيرة ذاتية** ..... **15**

الصيغية وموضوعها ..... **25**
***عبد الحميد دباش***

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة ..... **45**
***رزيق بوزغاية***

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية ..... **69**
***نواري سعودي***

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
***محمد الصحبي البعزاوي***

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية ..... **103**
***مصطفى بوعناني***

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية ..... **125**
***هدى بلمكي***

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع ..... **145**
***مولدي اليحياوي***

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية ..... **159**
***صالح سليم الفاخري***

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل ..... **179**
***الحبيب النصراوي***

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية ..... 205
*محمد الغريبي*

الكلمة ونظام الوحدات القياسية ..... 227
*مراد بن عياد*

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ ..... 251
*عبد الحميد عبد الواحد*

"جريان الحدث" في الفعل ..... 265
*رضا الطيب الكشو*

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري ..... 289
*محمّد عبد الجبّار بوشعالة*

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية ..... 305
*أسماء أحمد*
*رشيد المومني*

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
*صالح الماجري*
*وبشير الورهاني*

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
*مكرم بوجلبان*
*شفيق علولو*
*لمياء هدريش بلغيث*

# الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة
## درس تأصيلي نقدي

رزيق بوزغاية*

**1) تمهيد: منطلقان لهذا البحث ..**

يقوم هذا البحث على منطلقين **أولهما ميتا لغوي** يتعلق بالمستوى اللغوي الذي نفحص من خلاله اللغة العلمية اللسانية بفروعها المختلفة وهو المستوى الذي راجعه غريماس (Greimas A.J) بقوله: «إن معرفة مستويات الدلالة التي قد توجد في داخل المجموعة الدلالية الواحدة تسمح لنا بتوجيه البحث الدلالي من خلال التمييز بين مستويين مختلفين: المستوى الذي يمثّل موضوع دراستنا والذي نعيّنه وفق المصطلح المعروف بوصفه اللغة الموضوع (Langue objet) والمستوى الذي يتوفر على وسائل البحث الدلالي والذي يجب أن يؤخذ بوصفه ما وراء لغوي (Métalinguistique) بالنسبة للمستوى الأول... هذا وحتى تكون اللغة الدلالية الشارحة (Le métalangage sémantique) التي تهمنا لغة علمية وجب أن تخضع مصطلحاتها منذ البداية للتدقيق والمقارنة. فتعريف اللغة الشارحة العلمية يفرض شرطا مسبقا هو وجود لغة شارحة للغة الشارحة نفسها (Méta métalangage) أو لغة ثلاثية.

وهكذا تتبين الشروط اللازمة لقيام علم الدلالة حيث يجب عدّه اجتماعا – وفق علاقة الاستلزام المتبادل _ للغتين شارحتين : لغة واصفة أو مترجمة تقدم لنا الدلالات المتضمنة في اللغة الموضوع، ولغة منهجية (Langage méthodologique) تعرّف المفاهيم الوصفية وتفحص ترابطها الداخلي».

---

*) جامعة تبسة . الجزائر . **razikbouzeghaia@yahoo.fr**

هذه المستويات اللغوية الثلاثة هي: اللغة الموضوع (أي اللغة المدروسة)، واللغة الشارحة أي اللغة التي نستعملها لوصف اللغة الموضوع، واللغة المنهجية (أي اللغة التي نفحص بوساطتها اللغة الشارحة لأن المصطلحات الموظفة في دراسة اللغة الموضوع بحاجة إلى تحديد وضبط). والمجال المقصود بالدرس في هذا البحث هو المستوى الأخير الذي يمثل علم المصطلح اللساني. ومن هنا يتبين أن دراسة مصطلحات الصرف العام تتعلق بما يسمى بما وراء المصطلح أي بالسياق المعرفي الذي وضع فيه المصطلح والذي تجب مراجعته عند كل محاولة لتعميم الوصف اللغوي.

ومن جهته يؤكد جان هيبوليت فكرة غريماس بالقول: « بإمكاننا بناء لغات صناعية مثلما تبني الرياضيات منظومتها الصورية، نحدد الشفرة التي تعين هاته العلامات وقواعد استعمالها، إلا أننا سنحددها بواسطة لغة أكثر قوة أي بميتا لغة يمكن أن تكون هي بدورها خاضعة لقواعد، وهكذا فربما أدى بنا الأمر إلى الانتقال اللامتناهي من لغة إلى ميتا لغة »[1] والفكرة المشتركة بين النصين ضرورة إقامة لغة منهجية في اللسانيات تمكننا من اختيار المصطلحات وهذا هو المجال النظري لعلم المصطلح.

ويظهر الإشكال الرئيس في هذا البحث في دراسة المستوى الصرفي للغة العربية من منطلق المقاربة التقطيعية التي تستند إلى مفهوم (المورفيم) ولعلنا في هذا المقام نعمل على تمحيص هذا التوظيف في إطار الدراسة المنهجية لمصطلحات نشأت في بيئة معرفية خاصة ثم جرى إسقاطها على لغات من طبيعة مورفولوجية مختلفة، ونلخص الهدف من هذا البحث في محاولة الإجابة عن السؤال : هل الوحدة اللغوية التقطيعية (سواء أكانت مورفيما أم مونيما أم مورفا) هي مفهوم لساني عام؟

**والمنطلق الثاني لهذا البحث إبستيمولوجي** على ما ذكر عبد السلام المسدي من وجود نوعين من التعريفات من حيث المفهوم ومن حيث الوظيفة إذ يقول: «بوسعنا أن نقرر منذ البدء قانونا تعريفيا يرتكز على فصل منطقي بين هويتين تتوزع إليهما العناصر الداخلة في تركيبة الحد هما: هوية الأجزاء التي تتضافر على تعريف الظاهرة تعريفا عضويا إذ تحصر معطيات البنية الذاتية. ثم هوية العناصر التي يتألف منها تعريف

---

1) Langage et être، langage et pensée in (**Le langage**) ed de le Baconnière neuchtel 1967 pp 53-54 نقلا عن **مجموعة اللغة**، ترجمة محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب الطبعة الرابعة 2005 ص 54- 55 .

الظاهرة وظيفيا بحيث تقدر منزلة الأجزاء المساهمة في تركيب الكل من حيث تحويل البنية الذاتية إلى وظيفة إنجازية »[1].

ولكل من وجهتي التعريف المذكورتين أثر في اختيار المصطلحات المناسبة للدرس اللغوي لأن دراسة مفهوم اللغة تستوجب نمطا من الوسائل يختلف عن تلك التي تتطلبها دراسة الوظيفة اللغوية.

**2) المفهوم والوظيفة في الدرس اللغوي : الفونيم أنموذجا**

لعلنا نميز هنا بين الأطر المنهجية للمدارس اللسانية الكبرى ومدى تأثيرها على الدرس العربي. فالمعلوم أن مدرسة جنيف التي أسسها فرديناند دي سوسير ومدرسة كوبنهاق التي تنسب إلى لويس يلمسليف تركزان على وصف البنية الداخلية للغة من خلال مصطلحات مفهوم الهدف منها فهم الظاهرة، والمقصود من هذا أن المصطلح يقرب من فهم الظاهرة الموصوفة ولا يتضمن في المقام الأول وظيفة هذه الظاهرة، فتعريف سوسير للغة تعريف مفهومي يعدّها نظام علامات، أما ذِكْره الوظيفة في التعريف فتابع لهذا المفهوم. ومثل هذه المصطلحات في العربية (الوزن) فهو دال على ماهية لا على وظيفة والغرض منه بيان أحوال الكلم. وفي مقابل ذلك نجد أن حلقة براغ ( فيلام ماتيسيوس) والمدرسة التوزيعية من زمن ليونارد بلومفيلد كلتيهما توظف مصطلحات دالة على الوظيفة لأنه حسب فلسفة البحث اللغوي عندهم لا وجود للمفهوم خارج الوظيفة، ولعل أهم المصطلحات الوظيفية هي (الفونيم Phonème) و(المورفيم Morphème) و(المونيم Monème).

ومع هذا لا يمكننا أن نجزم بوجود فاصل بين المفهومية والوظيفية بل هما تتقاطعان في كثير من أعمال الباحثين، فالفونيم مثلا مصطلح وظيفي حدده أندري مارتيني من خلال وظيفته التمييزية بين الصور السمعية، ولكنه مع ذلك حاضر في دروس دي سوسير بوصفه عنصرا مجردا للتحليل اللغوي. كما أن المصطلح عموما لا يكون مفهوما مطلقا ولا وظيفيا مطلقا وإنما هو يتلون بالبيئة العلمية التي ينشأ فيها ويشكل دلالته النهائية على أساس ذلك على ما نرى في مصطلح (مورفيم) الذي بدأ بوصفه وحدة مفهومية ثم وحدة صرفية ونحوية وفي الحالين الأخيرين لا يخلو تعريف اللسانيين له من كلام على الوظيفة.يمكننا من خلال تتبع صطلح (فونيم) وما تعلق به من المفاهيم المجاورة أن نلاحظ تطور المجال المفهومي الذي ينتمي إليه بحيث يتميز في خطوطه العامة بانتقاله

---

1) عبد السلام المسدي : **اللسانيات وأسسها المعرفية**. الدار التونسية للنشر، تونس 1986، ص 24 .

من علم الأصوات العام إلى علم الأصوات الوظيفي. وفيما يلي سنعرض لتطور هذا المفهوم لما له من علاقة بالمورفولوجيا والوزن الصرفي من جهة ولما تربطه من وشائج إبستيمولوجية مع تطلعات الدرس الصرفي من جهة ثانية.

ومصطلح (الفونيم) بدأ في مفهومه من تقطيع اللفظ إلى سلسلة الأصوات التي تشكله، يقول الجاحظ : « والصوت هو آلة اللفظ وهو الجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف، ولن تكـــون حـــركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورا إلا بظهور الصوت. ولا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف »[1]، والصوت اللغوي هو عبارة عن «تموجات هوائية مصدرها فـــي الغالب الحنجرة تشكلها أعضاء الصوت»[2] ويهتم علم الأصوات اللغوية (Phonétique) بدراسة الأصوات من حيث مخرجها وصفاتها وكيفية صدورها أما علـــم التشكيل الصوتي (phonologie) فيدرس تأليف هذه الأصوات داخل الكلام « وهو علـــم يعتبر اللغة كتنظيم أو كمجموعة متناسقة مـــن الأصوات ترتبط بعلاقة مجـــردة تكشفهـــا عمليات عقلية صرفة، ويحدد وظيفة الأصـــوات وخضوعها لقواعـــد معينة فـــي تجاورها وارتباطها وعـــلاقتها المتبادلـــة (علاقة المخرج، الجهـــر والهمس، والانسداد والتضييق ...الخ) »[3].

والفونولوجيـــا تستفيد من علم الأصوات الفونيتكي في دراسة العلاقة بين الأصوات وتغيراتها وهذا يمثل ظاهرة التبادل الصوتي الصرفي «وقد كان البحث الصوتي عند علماء العربية قديما في عمومه وسيلة من وسائل التحليل الصرفي في المقام الأول. فقد لاحظ النحاة مجموعة من التغيرات الصرفية التي تطرأ على الكلمة في أثناء تصريفها أو أثناء النطق بها، وكان حسّهم مـــرهفا في ملاحظة الفروق الدقيقة بين الأصوات المختلفة مفردة ومركبة. فتطلـــب منهـــم هذا الحس العناية بهذه الاختلافات وتحليلها وتعليلها وبيان أسباب حدوثها»[4] . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد لأن علـــم الدلالة سيستفيد بدوره مـــن نتائج الفونولوجيا وقوانيـــنها في مقاربة المستوى الصوتي في اللغة.

---

1) الجاحظ : **البيان والتبيين**. تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية بيروت : 2001، ص 58.

2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **مصطلحات في علمي الأصوات واللغة**. مطبعة التحرير 1962 . ج 3 ص 139.

3) آمنة بن مالك : الفكر الصوتي عند ابن سينا. **مجلة الآداب** جامعة قسنطينة، ع4 س 1997 م، ص 170.

4) عبد الله بوخلخال : **التحليـــل الصوتـــي للتغيـــرات الصرفية عند النحاة العرب حتى نهاية ق 3هـــ** (رسالة دكتوراه غير مطبوعة) إشراف محمود علي مكي ومحمود فهمي حجازي . جامعة القاهرة 1988، ص 1.

وفي كل ما ذكرنا يظهر أن تركيز الدراسة الفونولوجية كان على المفهوم حتى في باب تعامل الأصوات وتأثيرها على البنية الصرفية ولكنّ هذه النزعة الإبستيمولوجية تحولت مع فيلام ماتيسيوس وأندري مارتيني في إطار النظرية الوظيفية ومهدت لتعريف مختلف للفونيم الذي عوض الصوت في الدرس اللساني.

وتحديد الفونيم من حيث هو مفهوم دون كلام على الوظيفة يتعلق بالطبيعة الخطية للغة أي بالحيز الزمني الذي يشغله الحدث الكلامي: «إن تحديد أصوات السلسلة الكلامية لا يقوى إذن على النهوض إلا بالانطباع السمعي، غير أن الأمر يختلف فيما يتعلق بوصفها، وعلة ذلك أن الوصف لا يمكن له أن يقوم إلا على أصل الفعل النطقي بفعل أن الوحدات السمعية المأخوذة من سلسلتها الخاصة غير قابلة للتحليل، إذ يجب الرجوع إلى سلسلة حركات النطق وعندئذ نلاحظ أن الصوت نفسه يقابل الفعل نفسه :

**ب (زمن سمعي ) = بَ (زمن نطقي )**

إن الوحدات التي نحصل عليها بتجزئة السلسلة الكلامية تتألف من ب وبَ وندعوها الفونيمات( phonèmes) »[1]

ومما يؤخذ على العرب المحدثين عدم تركيزهم على هذا الفرق الجوهري بين الفونيم وبين المفاهيم المتاخمة له، ومن ذلك ما ذكره تمام حسان: «وعند الفراغ من الدراسة العلمية التي يقوم بها علم الأصوات نجد بين أيدينا عددا من الأصوات يمكن _ عند استخدام ما بين بعضه والبعض الآخر من روابط وعلاقات – أن يقسم إلى عدد أقل من الوحدات المجردة التي لا تنطق لأنها أقسام لا أصوات. وهذه الأقسام هي التي نطلق عليها في الدراسة اللغوية الحديثة اصطلاح الحروف أو الفونيمات[2]» إن هذا النص يوحي بأن الفونيم مستقل في وجوده عن الزمن وبالتالي هو مستقل عن الطبيعة الخطية للغة وهذا ما لا يتناسب مع التعريف الذي قدمه دي سوسير، لهذا نرى أن هناك فرقا جوهريا بين الحرف من حيث هو مفهوم مجرد مستقل عن الزمن وبين الفونيم من حيث هو كائن خطي يظهر من تقطيع الكلام.

والفونيم له علاقة وثيقة بالوزن في علم الصرف والذي نراه أكثر المصطلحات فائدة في الوصف المورفولوجي للغة العربية لأن الوزن

---

1) F. De Saussure : **Cours de linguistique générale**, Payot Paris, 1984 , p 65

2) تمام حسّان : **اللغة بين المعيارية والوصفية**. عالم الكتب القاهرة، ط 4 2001، ص 119 .

تشـــكيل خـــاص لفونيـــمات صائتـــة ووفـــق فراغات زمنـــية تعـــوض الطبيعـــة الخطيـــة للفونيم وتناسب الصوامت الساكنة. بناء على هذا نستبعد في التحليل الفونيمي للوزن الصرفي التعريف الوظيفي ونركز على طبيعته الخطية، وإن كانت أغلب الدراسات الفونولوجية المتأثرة بمارتيني لا تنفك تذكر وظيفتي الفونيم الأساسيتين : التمييزية (diacritique) كما في (نام) / (قام)، والإخبارية (informationnelle ) [1].

**3) علم الصرف العربي ومصطلحاته : أصالة المفهوم وتبعية الوظيفة**

إن الصرف العربي بقيامه على نظرية الميزان يجمع بين التصريف (بمفهومه التقليدي الخاص بالأفعال) ومعاني النحو، أما التحليل المورفيمي فيقوم على التمييز المنهجي بين الأمرين (affixation et flexion) [2] وبسبب هذا الاختلاف يحدث التداخل المفهومي عندما يوظف الدارسون النظام الاصطلاحي التابع للتحليل المورفيمي في سبيل وصف الظواهر الصرفية كما نرى عند محمود السعران[3] وكريم زكي حسام الدين[4] وعزمي إسلام [5] وغيرهم. غير أن هناك من الدارسين العرب من نبه على الفرق الكائن بين اللغات في جانبها الشكلي وعد لذلك الصرف نظاما لا يمكن أن يحدث التبادل في شأنه بين اللغات مثلما فعل تمام حسان، وإيمانا منه باستقلالية العربية في جانبها الصرفي آثر ألا يوظف المقاربة الإلصاقية في دراسة المستوى الصرفي.

لقد جاء في كتب المتقدمين أن علم الصرف «إما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد، على وزن فاعل، ومن باب أفعل، على وزن مفعل، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغر، والجمع ونحو ذلك، وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف. وإما أن يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام. وتحتاج في معرفة بعضها إلى

---

1) P . Guiraud : **La Sémantique** . Presse Universitaire de France. 6 ème édition : 1969, p 115 .

2) Lehmann Alise et Martin-Berthet Françoise : **Introduction à la lexicologie**, 2ème ed Armand Colin 2005, p 125.

3) محمود السعران : **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**. دار النهضة بيروت، دون تاريخ، ص 207 – 217.

4) كريم زكي حسام الدين : **التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه**. دار غريب القاهرة : 2000، ص 7.

5) عزمي إسلام : مفهوم المعنى. **حولية كلية الآداب جامعة الكويت**، الحولية السادسة 1985، ص 17.

التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا[1]» وما يفهم إجمالا من هذا النص أن الموضوع الرئيس لعلم الصرف في العربية هو الوزن وقياسه وأن أغلب الدارسين يتكلم على وظيفة الوزن فقط عند الكلام على تقاطع الصرف مع الدلالة أي أن الوزن أو البنية كلاهما مصطلح دال على الماهية لا على الوظيفة وإنما يتم إلحاق الوظيفة به إلحاقا.

وقال صديق بن حسن القنوجي: « [علم التصريف] هو علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية لمفردات كلام العرب من حيث صورها وهيئاتها كالإعلال والإدغام أي المفردات الموضوعة بالوضع النوعي ومدلولاتها والهيئات الأصلية العامة للمفردات والهيئات التغيرية كبيان المعتلات قبل الإعلال وبعد الإعلال وكيفية تغيرها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية كصيغ الماضي والمضارع ومعانيهما ومدلولاتهما، وموضوعه الصيغ المخصوصة من الحيثية المذكورة »[2]

وجاء في **شافية** ابن الحاجب أنه: «علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء»([3]) فهذه تعريفات تسند إلى علم الصرف دراسة الوزن ممثلا في أحوال الأبنية وحيثية الكلم.

والحيثية هنا تأثر الوزن بتعاملات الأصوات وتماثل طبائعها النطقية مما يحدث الإبدال والإدغام والقلب وغيرها من الظواهر الصوتية المؤثرة في الميزان. ولذلك عرف الجرجاني هذا العلم بالقول: « يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال »[4]

على أن المتقدمين تناولوا وظيفة الصيغة الصرفية وأثرها في المعنى خارج حدود التحليل الصرفي كما ورد عند الخليل وسيبويه وعند ابن جني والثعالبي. وعلى هذا أيضا أمكننا أن نصنف الصرف العربي

---

1) رضي الدين الأستراباذي : **شرح الرضي على الكافية**. تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ليبيا 1978، 1 / 25.

2) صديق بن حسن القنوجي : **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم**. تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية بيروت، 1978، ج 2 ص 152-153.

3) جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني ( ابن الحاجب ) : **الشافية في علم التصريف**. تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1995، ص 6

4) علي بن محمد الجرجاني: **التعريفات**. تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى 1405، ص 174.

ضمن الدراسات المورفولوجية التي يقرها علماء المفردات في اللسانيات الحديثة مثلما ورد في كتاب **مدخل إلى علم المفردات** والتي تفصل دراسة الشكل (La forme) عن دراسة الدلالة (la sémantique).

مصطلح (الوزن) إذن يحمل مفهوما مجردا كقول اللغويين للكلمتين: قام ونام الوزن نفسه، فالعبرة بسلسلة الحركات والسكنات لا بطبيعة الصوامت التي تلتبس بها. ولكنهم في أثناء ذلك يذكرون صيغا صرفية من مثل (استفعل)[1] ، والسين هنا هي عين الفونيم وليست حكاية عنه مثل الفاء والعين واللام ومقصدهم من ذكر السين _ وهي مثال فقط على صيغ صرفية كثيرة _ هو التمييز بين الصيغ الصرفية المتشابهة وتمثيل للسين الساكنة في أفعال الطلب، ومن سياقات اللغة الواردة في كتب اللغة يظهر أنهم إنما يقصدون بحروف الذوات (مثل الألف والسين والتاء في مثالنا هنا) تمثيل الوزن دون القول بأن هذه الحروف أو الفونيمات هي ماهية الوزن.

والوزن الصرفي في العربية يختلف عن مورفولوجيا اللغات الإلصاقية بطبيعة تركيبه وبتنوع حركاته بين طويلة وقصيرة لهذا لا نلجأ في درس الصيغة إلى تحليل الحركة الطويلة إلى كم معين من الحركات القصيرة كما هو متبع في التحليل الصوتي في اللاتينية حتى وإن اعترفنا بأنها من نفس الطبيعة المورفولوجية للعربية حيث يرى ابن جني أن الحركات أبعاض حروف المد: «ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه وذلك نحو فتحة عين (عمر) فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف فقلت عامر، وكذلك كسرة عين عنب إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة· ولذلك قولك عينب، وكذلك ضمة عين عمر لو أشبعتها لأنشأت بعدها واوا ساكنة وذلك قولك عومر فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة لها »[2]

و قد لاحظ النحاة أن أصول الكلمة لا تتغير من صيغة إلى أخرى وإنما تتغير الحركات (مفهوم السكون هو اللاحركة في الصامت الساكن)، فمجموع الصوامت يمثل مادة الوزن ومجموعة الصوائت تقوم بوظيفة

---

1) أبو منصور الثعالبي : **فقه اللغة وسر العربية**. ضبط وتعليق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، 2002 م، ص 388.

2) أبو الفتح عثمان بن جني : **سر صناعة الإعراب**. تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1985، 18/1.

تمكين المتكلم من النطق. ونستنتج من ذلك أن أبنية الكلمة تعتمد على عنصرين أولهما ثابت هو سلسلة الصوامت في جذر الكلمة والثاني متغير هو سلسلة الصوائت التي تحدد صيغة الكلمة وتوجه دلالتها.

**4) الوظيفة التوجيهية للميزان الصرفي تظهر في دلالة الكلمة**

لقد ذكرنا أن الكلام على الوظيفة عند علماء العربية كان تابعا لكلامهم على المفهوم والماهية. وتأكيدا منهم على عرضية الوظيفة في الوزن يتكلم اللغويون المحدثون على ما يسمى الوظيفة التوجيهية للصيغة، والمقصود بها أن للكلمة في الأصل دلالة معجمية تمثل المعنى المركزي تتغير بين المشتقات بسبب تغير الوزن الذي يوجه دلالة الأصل توجيها معينا يختلف عن دلالة الجذر اللغوي الخامل.

والوظيفة التوجيهية في كتب القدامى والمحدثين تقابل الدلالة الصرفية، ومن ضمن ذلك ما ورد عن ابن جني في قوله : « فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونَهْج مُتْلِئِب عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبرَّ بها عنها فيعدلونها بها ويحتذُونها عليها . وذلك أكثر ممّا نقدّره وأضعاف ما نستشعِره »[1] وقال أيضا : « قال الخليل : كأنهم توهّموا في صوت الجُنْدُب استطالة ومدّا فقالوا : صَرَّ وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النَقَزان والغليان والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالى حركات الأفعال. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه ومنهاج ما مثّلاه. وذلك أنك تجد المصادرالرباعية المضعَّفة تأتى للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة »[2]

وهناك من الدارسين من أفرد كتابا في معني الصيغ الصرفية مثل كتاب **نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان** للحسن بن حيدر القرشية[3] ولما كان المحدثون يسعون إلى التمييز بين المعنى الوظيفي للصيغة الصرفية وبين غيرها فقد أطلقوا على المحاكاة التي ذكرها الخليل

---

1) ابو الفتح عثمان بن جني : **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ج 2 ص157

2) المصدر السابق ص 152-153

3) جعفر يايوش : الدرس الصوتي عند الخليل بين المعيارية والموضوعية. **مجلة الآداب جامعة** قسنطينة، ع 2 س 1995، ص 21

مصطلح (المحاكاة البنائية)[1] ومنهم من تكلم على الوظيفة التوجيهية للوزن الصرفي[2] انطلاقا من كونها مستوى لغوي يندرج ضمن المستويات الأخرى.

**5) تعريف المورفيم يصدر عن تحليل دي سوسير وتوزيع بلومفيلد:**

1) تصدر تعريفات المورفيم من اقتراح بلومفيلد الذي ينقله فرانك بالمر[3] ومضمونه أنه يجب أن نبحث عن عنصر أصغر من الكلمة، عن وحدة للدلالة وهي المورفيم، والأمثلة هي: (berry) في كلمة (blackberry) و( ( y في كلمة (Johnny).

ونعرض هنا مثالا آخر من المصدر نفسه لتحليل الكلمة الإنجليزية

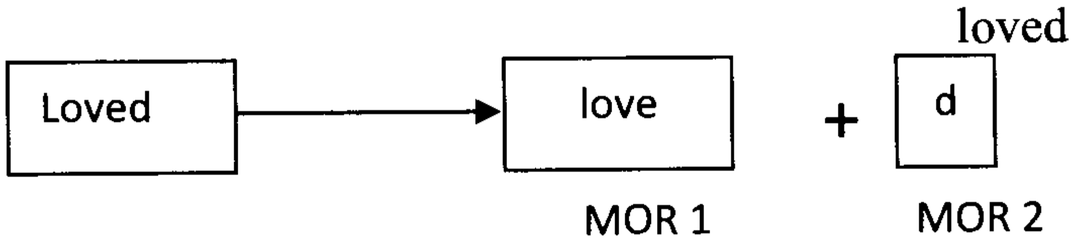


فهي تتكون من مورفيمين : الأول هو الجذع اللغوي والثاني هو اللاصقة الصرفية الدالة على الماضي (في الفعل) أو على المفعول. والظاهر أن تحليل بلومفيلد الذي ترجع إليه تعريفات المورفيم تحليل توزيعي يستند إلى التقطيع لا إلى التصريف بمفهومه العام.

2) جاء في الموسوعة الفرنسية في تعريف المورفيم: « (من الإغريقية morphê بمعنى شكل)، في اللسانيات هو الوحدة الصغرى للدلالة (هناك فرق بين المورفيمات النحوية مثل [ent] علامة الضمير الثالث في الجمع وبين المورفيمات المعجمية مثل [Prudent] في كلمة [Imprudemment])»[4]

3) وعند أندري مارتيني «دراسة متغيرات الدال هي موضوع المورفولوجيا »[5] تعريف قريب من مفهوم علم الصرف في الكتب

---

1) جعفر يايوش : الدرس الصوتي عند الخليل بين المعيارية والموضوعية. **مجلة الآداب** جامعة قسنطينة، ع 2 س 1995، ص 21

2) فايز الداية : **علم الدلالة العربي**. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر : 1988، ص 20-21.

3) F. Palmer : **Semantics**. Cambridge University Press , 2 ed édition 1981 , p 13.

4) Kannas ( Claude ) : **Le petit Larousse illustré** ( dictionnaire encyclopédique), Larousse Paris, 1996, p 674

5) André Martinet : **Eléments de linguistique générale** Ed. Armand Colin, Paris 1970 p. 106.

العربية والمقصود منه تصريف الأفعال وتغير أشكالها من ضمير إلى ضمير. وبدلا من مصطلح المورفيم يوظف مارتيني مصطلح (مونيم monème) على أنه المرحلة الأولى من التقطيع المزدوج ويعتبر أن وظيفته المورفولوجية هي وظيفة فاصلة، وهذا النوع من الوظائف هو بالتحديد ما يسنده الدارسون اللغويون للمورفيم لأن تحديد الدلالات المشكلة لمعنى السياق يقوم على الفصل بين الوحدات الدالة التي هي مونيمات أو مورفيمات.

4) وذكر جون ليونز أن التعريف الشائع للمورفيم هو كونه الوحدة الصغرى في التحليل النحوي([1]) ويرى أن التطبيق اللغوي عند اللسانيين لا ينطبق دائما على هذا التعريف وهو بالتالي لا يمثل مفهوما عاما في اللغة يصلح أن يدرج في إطار اللسانيات العامة إلا أن يخضع للتعديل، كما سنرى فيما يأتي من اقتراحه لمصطلح جديد يسمى المورف (morphe).

5) مثال فرانك بالمر الذي ذكرناه في العنصر الأول يبين ثلاث وظائف للمـــورفيمات: معجمية متمثلة في الجذع اللغوي (love) وصرفية في التعبير عن المفعول (ed)، ونحوية في التعبير عن الفعل الماضي (ed)، ولكل منها وظيفة دلالية خاصة في الكلمة.

6) جاء في كتاب **مدخل إلى علم المفردات** ما يلي : «نميز بين العناصر الحرة التي هي كلمات بسيطة مثل barque والعناصر المقيدة (أي المقيدة بالكتابة) التي ليس لها وجود مستقل مثل somn , dé.

العناصر المقيدة تكون :

ـــ عناصر لاصقة : سوابق، أو لواحق، أو علامات إعراب.

ـــ عناصر جذعية تلعب دور الجذع مع اللاصقة (noc-if) أو في المركبات الاسمية (mis-anthrope)»[(2)] وكلمة عنصر في النص المقتبس هي مرادفة لمصطلحي الوحدة والمورفيم.

7) أما الدراسات العربية فسنأخذ منها مثالا واحدا عمل على استقصاء أهم نقاط التعريفات السابقة كما أنه يمثل بأمانة آراء الدارسين العرب على اختلافاتهم في فهم المورفيم، حيث نقرأ في **معجم اللسانيات**

---

1) John Lyons : **Linguistique générale**, traduction de F. Dubois Charlier et D. Robinson, Larousse Paris 1970, p 139-140.

2) Lehman A. et Coll. **Introduction à la lexicologie** p 121

**الحديثة** ما يلي: « أصغر وحدة لغوية لها معنى أو وظيفة صرفية في لغة من اللغات، وهو بهذا الشكل لا يمكن تقسيمه إلى شكل أصغر منه سواء أكان مورفيما حرا أم مقيدا ومثال ذلك كلمة مدرسون حيث نجد أن صيغة مدرّس تمثل وحدة صرفية حرة Free morpheme لأنه يمكن أن تأتي وحيدة في الاستعمال اللغوي كما نجد **الوحدة الصرفية الواو والنون** تمثل وحدة صرفية مقيدةBound morpheme أي أنها لا يمكن أن تأتي وحيدة في الاستعمال اللغوي في العربية وتستعمل كوحدة صرفية دالة على الجمع المذكر السالم من جهة و**على حالة الرفع من جهة أخرى**، ونلاحظ أن كلمة مدرّس كوحدة صرفية حرة والواو كوحدة صرفية مقيدة لا يمكن تقسيم أحدهما إلى شكل أصغر. نجد أن المورفيم أو الوحدة الصرفية بهذا المفهوم تقوم بأداء وظائف صرفية كالفاعلية والاسمية والفعلية والجنس والعدد وغير ذلك من المعاني والوظائف التي تؤديها الإضافات اللواصق التي تحدد لنا صيغ الكلمات أو أبنيتها word forms وتظهر في أشكال السوابق Prefixes واللواحق Suffixes والدواخل Infixes. وقد قسم اللسانيون أشكال المورفيم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

1) الشكل الأول: يظهر في صورة عنصر صوتي يتكون من صوت واحد أو مقطع أو عدة مقاطع كما نرى في مثل هذه الكلمات: يَـكْتُبُ، تَـكْتُبَانِ، تَـكْتُبُونَ، كَتَبْـتُ، كَتَبْـنا، كَتَبْـتُمْ. نلاحظ هنا أن المعنى العام المشترك في هذه الكلمات هو الكتابة، وتقوم المورفيمات التي تتكون من صوت واحد أو أكثر بتحديد نوع الكلمة كاسم أو فعل وتحديد الاسم من حيث الجنس والعدد وتحديد الفعل من حيث الزمن.

2) الشكل الثاني: يظهر في صورة ترتيب العناصر الصوتية داخل الصيغة الصرفية أو الكلمة التي تحدَّدُ دلالتها بموقع العنصر الصوتي أو المورفيم داخلها، ويتمثل ذلك في تبدل الصوامت للتمييز بين صيغ المفرد والجمع في الانقليزية في man-men foot-feet والتمييز بين الفعل المضارع والماضي في come-came وgive-gave. ونجد نفس الظاهرة في العربية حيث تظهر الصوامت في صورة صوامت قصيرة وطويلة تتمثل في وحدات صرفية تميز بين الاسم والفعل في مثل كتب وكاتب والتمييز بين المفرد والجمع مثل رجل ورجال وبلد وبلاد والتمييز بين اسم الفاعل والمفعول في مثل كاتب ومكتوب.

3) الشكل الثالث: يتمثل في ترتيب الصيغ الصرفية أو الكلمات في الجمل، وهذه الموقعية هي الوحدة الصرفية التي تؤدي وظائف نحوية دلالية كالفاعلية والمفعولية، ونجد هذا بصفة خاصة في اللغات التي لا

تعرف الإعراب مثل التفرقة في الترتيب في الانقليزية في قولنا جون رأى بول، بول رأى جون »[1].

تستند القراءة النقدية لهذه التعريفات إلى تصنيف اللغات بحسب طبائعها المورفولوجية. وأقرب التصنيفات التي لها علاقة مباشرة بموضوع هذا البحث قدمه أوغست شليشر (August Schleicher) سنذكره بلفظ أحمد مومن حيث يقول إنّ اللغات تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

«اللغات العازلة Isolating languages

اللغات اللاصقة Agglutinative languages

اللغات المتصرفة Inflecting languages».[2] ويقول في شأن هذه الأخيرة أنها تتسم بانقسام مفرداتها إلى مورفيمات بطريقة اعتباطية غير ثابتة، وتحتوي الكلمة الواحدة على عدد من الوحدات الدلالية التي يصعب إلحاقها إلى الأجزاء المختلفة للمفردة ككل، ثم إن العلاقات النحوية بين مفردات الجملة الواحدة لا تظهرها إلا الحركات الإعرابية الخاصة بالرفع والنصب والجر، ومن بين هذه اللغات العربية والسنسكريتية والإغريقية القديمة. ولنا أن نسجل هاهنا ملاحظتين على نص كريم زكي حسام الدين:

1) في الشكل الأول يذكر أن المورفيم قد يكون عدة مقاطع في الكلمة الواحدة وهو يصدر في هذا عن التحليل المورفيمي للغات الإلصاقية، ونظنه يهدف من ذلك إلى تحليل أمثلة (يَـكْتُبُ، تَـكْتُبَانِ، تَـكْتُبُونَ...). ففي الفعل (يكتب) يُنظر عادة إلى أن الدلالة على المضارعة كامنة في الياء وهذا تحليل يحتاج إلى مراجعة، لأن المقارنة بين الفعلين (كتب) و(يكتب) تفضي إلى أن الدلالة الزائدة في الفعل الثاني لا تتلخص في مقطع صوتي بل في سلسلة من الصوامت والصوائت ممثلة في: التاء المفتوحة، والسكون في الكاف، والضم في التاء والباء، فكل هذه السلسلة متصلة (الوزن ببساطة) هي قرينة المضارعة وليس مجرد مقطع صوتي يقبع في أول الكلمة.

2) في الشكل الثاني تظهر محاولات الدارسين الإنقليز لتجاوز مشكلة التغيرات المورفولوجية (ولا نقول الصرفية لأن الصرف خاص من العربية وما شاكلها من اللغات) في الاشتقاقات غير القياسية. ولكن هذه المحاولات لا يمكن أن تجيب عن السؤال: كيف نفرق بين المورفيم

---

1) سامي عياد حنا وكريم زكي حسام الدين ونجيب جريس : **معجم اللسانيات الحديثة**. مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 1997، ص 89-90 .

2) أحمد مومن : اللسانيات النشأة والتطور. **ديوان المطبوعات الجامعية** الجزائر، 2002، ص 79

المعجمي وبين المورفيم الدال على الجمع في كلمة (men) ؟ وما هو المورفيم الدال على الجمع في كلمة (بلاد) التي تمثّلَ بها كريم حسام الدين أو كلمة (أقلام) ؟

قد تقودنا محاولات الإجابة إلى القول بوجود (دواخل) في الكلم تغير دلالتها ولكنها مجرد محاولة لإخضاع اللغات المتصرفة للتحليل المورفيمي الذي لا يناسب طبيعتها، مثل كلمة (أقلام) العربية، فلو كان الأمر يتعلق باللغة الفرنسية لاعتبرنا (s) مورفيما دالا على الجمع ولكن في حال الكلمة العربية يكون الدال على الجمع مستوى مندرج في شكل الكلمة وهو الوزن (أفعال) وليس مجرد جزء من الكلمة يظهر بالتقطيع.

هناك بعض اقتراحات لاستدراك نقائص التحليل المورفيمي منها اقتراح لجون ليونز يجمع من خلاله كل محاولات التعميم التي خضع لها التحليل المورفيمي حتى يشمل اللغات الإنسانية.

### 6) حل مشكلة التغيرات المورفولوجية عند جون ليونز ليس كافيا

بالنسبة لجون ليونز هناك «أسماء وأفعال ونعوت إنقليزية كثيرة لا تخضع لمبدإ التقطيع أو التي تخضع جزئيا فقط لهذا المبدإ مثل الجموع غير القياسية men, children, mice, sheep والأفعال الشديدة went, took, came, run, cut. »[1] مع أن هذه الكلمات تنتمي إلى الفئة النحوية نفسها لكلمات أخرى تخضع للتقطيع.

من أجل معالجة هذا الأشكال ينطلق جون ليونز من فرضية أن «ليس هناك في تعريف المورفيم ما يفرض كونه مقطعا قابلا للتحديد في الكلمة التي ينتمي إليها »[2].

وفي هذا المقام نذكر أن أكثر الدارسين الغربيين يستند في فهم المورفيم إلى تعريف دي سوسير الوحدة اللغوية الدالة على أنها «قطعة صوتية تدل على تصور معين بمعزل عما يسبقها ويلحقها »[3] ويخضع اقتباسهم لها لطبيعة سياق خاص مثل كتاب **مدخل إلى علم المفردات** حيث قُرأ هذا التعريف على أنه إشارة إلى وحدة التقطيع الأول بالرجوع إلى مبدإ التقطيع المزدوج عند أندري مارتيني. ولعل المقصود من هذا أن الوحدة التي عرفها دي سوسير هي المونيم أو المورفيم، وهذه مسألة لا تحتاج عندهم أي نقاش.. جاء في كتاب **مدخل إلى علم المفردات** :

---

1) John Lyons : **Linguistique générale** p 140

2) John Lyons : **Linguistique générale** p 141

3) Ferdinand De Saussure : **Cours de linguistique générale**, , p 146.

«هذه الوحدات قابلة للتحديد (délimitation) والتعرف عليها يعتمد على التبادلات الأفقية»، وكلمة تحديد تعني بالضرورة الفصل بين الوحدات فصلا خطيا.

إذن فالفرضية التي ينطلق منها جون ليونز والتي مفادها أن المورفيم لا يكون جزءا من الكلمة قابلا للتحديد غير مؤسسة، ومع ذلك يقترح مفهوما تحليليا جديدا هو المورف (morphe) يمثل جانب الشكل من المورفيم. من هنا يمكن القول إنّ كلمة غير قابلة للتقطيع مثل (worse) تتضمن مورفيمين هما {bad} الذي يعني المورفيم الجذري و{ed} الذي يعني الدلالة على التفضيل. بهذا يصبح المورفيم معنى دون شكل أو مدلولا بمعزل عن الدال، بينما يعوض المفهوم الشكلي للمورفيم بمصطلح (morphe) حيث يمكن أن نقول إنّ كلمة (bigger) التي تملك التوزيع النحوي نفسه لكلمة (worse) مركبة من مورفين [big] و[er] الدالين على مورفيم الجذر (أي دلالة الجذر المعزول) ومورفيم التفضيل على التوالي.

وتبعا لما تقدم من كلام جون ليونز توجد أشكال مختلفة للمورف تقوم بوظيفة مورفيم واحد تسمى ألومورفات ( allomorphes ) مثل مورفيم الجمع في الإنقليزية الذي يمكن أن نرمز له ب {s} تمثله مجموعة من الألومورفات هي /s/ و/z/ و/iz/. ولكن الملاحظ أن هذا الترتيب المقترح لا يمكنه أن يحل مشكلة المورفيم في اللغة المتصرفة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأمثلة المقتبسة تبدو قاصرة فمثلا كلمة (worse) رغم افتراضنا أنها تتكون من مورفيمين أحدهما هو معنى الجذر اللغوي والآخر هو معنى التفضيل فإن الشكل يبقى غير قابل للتقطيع وتبقى مشكلة التحليل المورفولوجي قائمة.

وفيما يخص العربية فإن هناك جوانب لا يمكن إغفالها عند مناقشة التحليل المورفولوجي أو عند مناقشة التحليل المورفي بحسب المفهوم والوظيفة اللذين أرساهما جون ليونز. ولهذا يعترف ليونز بعد تحليله لمجموعة أمثلة من اللاتينية باستحالة إسقاط التقطيع على اللغات المتصرفة مثلما يحدث مع اللغات الإلصاقية[1].

ومن الحكمة القول إنّ نظام المورفيمات لا يمكنه أن يمثل نظما للكلم يوازي نظم الدلالات التي تتحملها هذه المورفيمات لأن هذا هو التصور التقطيعي للمورفيم ووظيفته، والأمر يختلف في علم الصرف لأن الكلام

---

1) John Lyons : **Linguistique générale**, p 147

على الدلالة الصرفية هو كلام على تقسيم للدلالة وفق أبعاد مختلفة لا وفق أجزاء من اللفظ تستقل كل منها بدلالة خاصة، فالوزن الصرفي ليس جزءا من اللفظ ولكنه مستوى يندرج تحت اللفظ، لهذا نعقب على زكي حسام الدين بالقول إن الدال على الجمع في جموع التكسير لا يفهم إلا في إطار الوزن الصرفي.

### 7) مشكلة أخرى اسمها المورفيم الصفري

ولهذا الموضوع علاقة بمشكلة المورفيم الصفري الذي يمكن أن نتساءل عن جدوى وجوده، لأن أساس تعريف المورفيم أنه علامة لها دال ومدلول، والمورفيم الصفري حسب تعريفاته المختلفة هو مدلول دون دال، ولنأخذ مثالا الفعل (ذهب)، إن المقارنة بينه وبين الفعل (ذهبوا) تبين أنهما مشتقان من أصل واحد يتضمن ثلاثة صوامت مرتبة كما يلي : /ذ/ + /ه/ + /ب/. ولكن الكلمة الثانية تتمتع بمورفيم دال على الفاعل وهو _ حسب ما يرتضيه أنصار التحليل المورفيمي _ الضمير المتصل (الواو) بينما في الكلمة الأولى يكون الفاعل ضميرا مستترا فهم لا يفرقون بين الشكل المجرد للجذر ( /ذ/ /ه/ /ب/ ) وبين الفعل (ذَهَبَ). ولكن الحقيقة أن الشكل الدال على نوع الفاعل في هذه الكلمة هو سلسلة الصوائت المرتبطة بالأصول الثلاثة للكلمة والتي تميز بين الفعل الثلاثي أو أية كلمة ثلاثية وبين جذرها المجرد، أي أن الشكل الدال على الفاعل هو الوزن فَعَلَ المركب من ثلاث فتحات متتالية، وبالتالي فهو لا يكون مورفيما صفريا في اللغة المتصرفة. أمّا في اللغة الفرنسية وهي لغة إلصاقية خاصة فإنه لا فرق بين الاشتقاق والإعراب فكلاهما « يتكون من سلسلة كلمات لها جذع مشترك وبأواخر متغيرة (sécher, séchage, séchoir, etc.)[1] مع العلم أن الجذع اللغوي يختلف مفهومه بين العربية والفرنسية فهو في الأخيرة ليس الشكل المجرد المكون من صوامت ولكنه الشكل الحي المكون من صوامت وصوائت تتبعها كما هو حال الجذع (séch) في الأمثلة السابقة .إن القول بوجود مورفيم صفري هو محاولة لاستدراك ضعف التقطيع المورفيمي وخروج عن موضوع الشكل الذي التزم بدرسه علم الصرف.

### 8) التحليل المورفيمي واللغة العربية

بالإضافة إلى ما ذكرنا من ملاحظات على تعريفات المورفيم ومدى صلاحيته لدراسة مورفولوجيا اللغات المتصرفة، نلاحظ أن التحليل

---

1) Lehman Alise et Coll.: **Introduction à la lexicologie**, p 112

المورفيمي لا يمكنه أن يشرح حيثية البناء مثل تحول الفتح في باء (كتب) إلى سكون في (كتبت) وهذا التحول المورفولوجي من صميم الصرف العربي، فغاية التحليل الورفيمي أن يقطع الكلمة إلى أجزاء دالة بغض النظر عن الطبيعة التي يجب أن يكون عليها الكائن الصرفي فهو بذلك قاصر عن وصف التغيرات الصرفية الدقيقة.

لقد ورد في **معجم اللسانيات الحديثة** ما يلي: «الوحدة الصرفية Morpheme تمثل أساس التحليل المورفولوجي للصيغ الصرفية للكلمات، حيث يدرس علم الصرف هذه الوحدات الصرفية أو المورفيمات وأشكالها المختلفة وطريقة ارتباطها بالكلمات ودورها في صوغ أو تكوين الصيغ أو الأبنية الصرفية ومثال ذلك كلمة "مستحضرات" التي تتكون صيغتها من الوحدة الصرفية مُ الدالة على اسم المفعول والوحدة الصرفية ست الدالة على الطلب والوحدة الصرفية الدالة على جمع المؤنث[1]» والظاهر من كلامه أنه يقصد صيغا صرفية مثل eu ring ant tionالمكونة من الفونيمات مثلها مثل الكلمات، ولا ينطبق هذا على اللغة المتصرفة لأن الصيغة الصرفية مجردة من الفونيمات بل هي سلسلة حركات وسكنات، فعبارة word form الانقليزية لا تحمل الدلالة المجردة التي نعرفها للوزن وهي بذلك لا تمثل صيغة صرفية.

ويرى محمود عكاشة أن اللواصق هي وحدات صرفية مثل الأوزان وذكر من أمثلة ذلك حروف المضارعة في أول الكلمة وهمزة التعدية وفي آخر الكلمة مثل ياء النسبة وياء الإضافة كما يوجد أولا ووسطا مثل تاء التأنيث وألف التثنية ...[2] وهو الإجراء التحليلي ذاته الوارد في **معجم اللسانيات الحديثة**. وهي نظرة تقطيعية كما ذكرنا لا علاقة لها بمفهوم الوزن المؤسس لعلم الصرف في العربية، ويعضد تحليله هذا بالعودة إلى الوظيفة ولولا ذلك لانكشف قصور التحليل، ذلك أننا ذكرنا في بداية الأمر أن مدار التصريف على الماهية لا على الوظيفة وإنما درست وظيفة الصيغة في سياقات الدلالة والمعاني وهي تابعة للصرف وليست أصلا فيه. ففي أحرف المضارعة يرجى من كلامه أن تكون الياء في (يسابق) دالة على المضارعة والأصح أن الدال على المضارعة هو مستوى لغوي مندرج ضمن اللفظ وهو الوزن (يفاعل) ولا يفهم منه أن الياء دالة على المضارعة مثلما رأينا في كلمة (أقلام). تفسير ذلك لا يكون بالرجوع إلى

---

1) **معجم اللسانيات الحديثة** ص 91.

2) محمود عكاشة : **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة**، دار النشر للجامعات، مصر، ص 80.

التحليل المورفيمي بل إلى الصيغة التي هي مستوى لغوي في الكلمة وليست جزءا من الكلمة بالمفهوم التقطيعي. وهذا ما يفهم من كلام الخليل وسيبويه وابن جني في دلالة المصادر بأوزانها كاملة لا بأجزاء متفرقة من اللفظ وهو من طبيعة العربية. إن الكلام على دلالة للمورفيمات في العربية هو محاولة لجعل الدرس اللغوي الخاص كلاما من صميم اللسانيات العامة.

وتأكيدا على التميز المورفولوجي للغات المتصرفة تحاشى ستيفان أولمان ذكر وحدة دالة غير الكلمة في كتابه الذي صدر بعد ما يقارب الخمسين سنة من وفاة دي سوسير حيث قال: «فالصوت والكلمة والتركيب النحوي هي الوحدات الثلاث للكلام المتصل وهذه الوحدات تدخل في النظام اللغوي الخاص بكل عضو من أعضاء الجماعة اللغوية بعد أن تستخلص من أحداث كلامية لا حصر لها سواء أكانت هذه الوحدات مسموعة أم منطوقة»[1]. ويظهر لنا من هذا النص ولا شك معرفته العميقة بالطبيعة المورفولوجية للغات الرومانية سليلة اللغة اللاتينية التي هي لغة متصرفة والتي كان يعكف على تدريسها في جامعتي ليدز وغلاسجو.

### 9) الوزن الصرفي عوض المورفيم في الوظيفتين الصرفية والنحوية

نستنتج من جملة تعريفات اللسانيات الغربية للمورفيم أنه تناط به ثلاث وظائف تتعلق كل منها بمستوى من مستويات التحليل اللساني وهي كالتالي :

أ) **الوظيفة الدلالية** التي تظهر في المورفيم الحر، وهي المعنى المعجمي للجذع اللغوي في اللغات اللاصقة.

ب) و**الوظيفة الصرفية** التي تظهر في نوع خاص من اللواصق تسمى بلواصق الاشتقاق، وهي تخص الكلمات المفردة والغرض منها بيان التصريف وحالات الاسم والجنس والعدد كما هي الحال في الكلمات (possible) و(impossible) و(possibilité)، فدلالات اللواصق تؤثر في الدلالات المعجمية للمفردات.

ج) و**الوظيفة النحوية** التي تتمثل في علامات الإعراب في الفعل وتدل على العلاقات السياقية التي تربط الكلمات فيما بينها في السياق ذاته في مثل الكلمات (manger) (mangeant) و(mangeons) ذلك أن اللاصقة في

---

1ستيفان أولمان : **دور الكلمة في اللغة**. ترجمة محمد كمال بشر، مكتبة الشباب القاهرة، ط2 1969 ص 31.

كل حالة تدل على علاقة نحوية تربط الفعل بكلمات معينة من السياق الذي يرد فيه.

وعادة ما تلتبس الوظيفتان الأخيرتان في تعريفات الدارسين العرب بحيث لا يفرقون بين النوعين على عكس ما رأينا في تعريفات الغربيين، وعلى هذا يمكن أن نميز بين العلامات واللواصق، بكون الأولى تبين وظيفة الكلمة في الجملة وعلاقاتها النحوية (الزمن، الضمير الذي صرف معه الفعل، العدد، الجنس، الوظيفة)، بينما تكون اللواصق دالة على الاشتقاق تضطلع بوظيفة صرفية خالصة :

dérivation → affixes - flexion → désinences

على هذا الأساس « نفرق إذن بين الكلمات المبنية construits (*in*-fais-able) والكلمات المصرفة fléchis (fais-*i*-ons) في داخل الكلمات التي تكون بسيطة في كتابتها مركبة في شكلها، الكلمات المصرفة هي أشكال والكلمات المنشأة هي وحدات معجمية».[1] وقريب من هذا التحليل تصنيف أندري مارتيني للكلمات المركبة من مورفيمات إلى نوعين (synthème) و(syntagme)[2] حيث يمثل المصطلح الأول تجميعا للمونيمات مطابقا لاختيار واحد أي الكلمات المشتقة (الوظيفة هاهنا صرفية). والمصطلح الثاني يمثل الكلمات المصرفة (من تصريف) حيث يمثل كل عنصر اختيارا خاصا (الوظيفة في هذه الحال نحوية).

فهل يتمتع الوزن الصرفي بنفس التنوع الوظيفي الذي رأينا في المورفيم ؟

على عكس ما ينظر عادة إلى الميزان الصرفي من أنه يمثل مستوى واحدا في التحليل اللساني فإن طبيعة الصيغة الصرفية يمكنها أن تكون شاملة للوظائف الصرفية والنحوية التي تضطلع بها المورفيمات في اللغات الإلصاقية. ومن الارتباط الوثيق بين الوظيفتين الصرفية والنحوية للميزان الصرفي في العربية قيام تقسيم المباني والوظائف النحوية على نمطية الوزن حيث يقول تمام حسان: «الصيغ فروع على مباني التقسيم؛ فللأسماء صيغها وللصفات والأفعال صيغها كذلك والمعروف أن الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء وأن الفعل نواة الجملة الفعلية والوصف أو الصفة نواة الجملة الوصفية... والمصادر من بين

---

1) Lehman, Alise et Coll. **Introduction à la lexicologie** p 144

2) André martinet : **Eléments de linguistique générale**, p133

الأسماء تكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله... وهكذا تكون الصيغة قرينة على الباب »[1]

وهكذا فإن الوظيفة الصرفية التي يقوم بها المورفيم في كل لغة إلصاقية والتي يتوصل من خلالها إلى تحديد الاسم والفعل والوظيفة النحوية تستقى في اللغات المتصرفة من الصيغة.

ولا تتوقف وظيفة الصيغة الصرفية عند حد توجيه الدلالة المعجمية وبيان الباب النحوي بل تتعداه إلى تحديد العلاقات السياقية يقول ابن خلدون: «علم البيان ... متعلق بالألفاظ وما تفيده، ويقصد بها الدلالة عليه من المعاني. وذلك أن الأمور التي يقصد المتكلم بها إفادة السامع من كلامه هي إما تصور مفردات تُسنَدُ ويُسْنَدُ إليها ويفضي بعضها إلى بعض، والدلالة على هذه هـــي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف، وإما تمييز المسندات من المسند إليه والأزمنة، ويدل عليها بتغير الحركات وهو الإعراب وأبنية الكلام»[2]. ويؤكده تمام حسان بالقول: «على أن معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية؛ فنحن نعلم أن الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة ونعلم أيضا أن بعض الصيغ معناها اللزوم وذلك كالمطاوع والمبني للمجهول من المتعدي لواحد وأفعال السجايا مثل فعُل يفعُل بضم العين وغير ذلك فمعنى الصيغة الصرفية ينبئ عن علاقاتها السياقية»[3] وهذا تأكيد للوظيفة النحوية التي يضطلع بها الوزن الصرفي.

وممّا تمكن ملاحظته أن الوزن الصرفي يضطلع بكل وظيفة مورفولوجية ممكنة صرفية كانت أو نحوية، وتضافرهما ينتج عنه الوظيفة التوجيهية. وتبقى المشكلة الأساس في الميزان الصرفي عدم قدرته على تعويض الوظيفة المعجمية التي يتوفر عليها المورفيم الحر. فهذا النوع الأخير يعد أساس كل لغة إلصاقية وأساس كل تحليل مورفيمي، والحق أنه ليس في المستوى الصرفي المستند إلى الوزن ما يعوض المورفيم المعجمي ما يدفعنا إلى بحث طبيعة المورفيم المعجمي هل هو مفهوم مورفولوجي خالص؟

إن التحليل الصوتي للمورفيم الحر يبين أن التمييز بينه وبين المورفيم المقيد يقوم على أساسين هما : الدلالة المستقلة والتركيب (syntagme).

---

1) تمام حسان : **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثالثة 1998، ص 210.

2) عبد الرحمان بن خلدون: **المقدمة**. دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى 1993 ص 473.

3) تمام حسان : **اللغة العربية معناها ومبناها** . ص 210 – 211.

فالمورفيم الحر له وظيفة دلالية خالصة أما الثاني فوظيفته نحوية ولهذا لا يمكنه أن ينفرد بالكينونة في التركيب اللغوي. بناء على هذا أمكننا أن نميز أن الوزن الصرفي يناسب المورفيم المقيد. أما المورفيم الحر فهو كلمة معنى بتعبير ستيفان أولمان. وفي كلمات المعنى يفترض أن تتوقف الوظيفة الصرفية وأن تظهر وظيفة أخرى لها علاقة بالدلالة المعجمية وهي الوظيفة التمييزية التي يقوم بأدائها الفونيم على اختلاف تأليفاته بين الصوامت والصوائت، بمعنى أن الكلام على الدلالة المعجمية في تمظهرها هو كلام على الوظيفة التمييزية للفونيم وبالتالي ينتقل الكلام إلى مستوى لغوي آخر ليس بالصرفي ولا النحوي وإنما هو المستوى الصوتي. والنتيجة المتوخاة من هذا أن المستوى المورفولوجي الظاهر في الدلالة المعجمية هو المستوى الصوتي وليس المستوى الصرفي، فلا يمكن أن نتلمس من الوزن أداء وظيفة لغوية لا تناسب مستواه التحليلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مورفولوجيا اللغة الفرنسية الكلاسيكية قريبة الشبه باللاتينية كانت تحصر اهتمامها في دراسة أواخر الكلم (Désinences) ولم تهتم بالوحدة المعجمية (Lexème) إلا في إطار اللغة الفرنسية المعاصرة. وإلحاق دراسة الجذر اللغوي بالدراسة المورفولوجية هو ما مهد لظهورالمورفيم المعجمي (Morphème lexical) فوجوده مرتبط بمورفولوجية اللغة ومن ثم يمكننا أن نفسر اختلاف تعريف المورفيم عند الدارسين العرب من خلال كلامهم على ثلاثة تعريفات رئيسة هي: الوحدة النحوية، والوحدة الصرفية، والوحدة الدالة حيث تمثل هذه الأخيرة آخر مرحلة في تعريف المورفيم بالنظر إلى توسيع معناه ليشمل الوحدة المعجمية.

تقودنا هذه الملاحظات إلى ضرورة مراقبة نقل المصطلح من اللسانيات الغربية إلى اللغة العربية، ذلك أنها قد تغفل المجال المفهومي للمصطلح والمقصود من دلالته الأصلية.

## قائمة المصادر والمراجع


1) أحمد مومن : **اللسانيات النشأة والتطور**. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002

2) ابن الحاجب (جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني): **الشافية في علم التصريف**. تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1995.

3) أبو منصور الثعالبي: **فقه اللغة وسر العربية**. ضبط وتعليق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية صيدا بيروت.2002 .

4) أبو الفتح عثمان بن جني : **سر صناعة الإعراب**. تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1985.

5) أبو الفتح عثمان بن جني : **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت.

6) تمام حسان: **اللغة بين المعيارية والوصفية**. عالم الكتب القاهرة، ط4. 2001.

7) تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**. عالم الكتب القاهرة، ط3. 1998 .

8) الجاحظ: **البيان والتبيين**. تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية بيروت . 2001.

9) جعفر يايوش: الدرس الصوتي عند الخليل بين المعيارية والموضوعية. **مجلة الآداب** جامعة قسنطينة، ع 2 س 1995.

10) الحسن بن حيدر القرشي ( الصاغاني ) : **نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان**. تحقيق علي حسين البواب، دار المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1982.

11) رضي الدين الأستراباذي: **شرح الرضي على الكافية**. تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ليبيا، 1978.

12) سامي عياد حنا وكريم زكي حسام الدين ونجيب جريس: **معجم اللسانيات الحديثة**. مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 1997.

13) ستيفان أولمان: **دور الكلمة في اللغة**. ترجمة محمد كمال بشر، مكتبة الشباب القاهرة، الطبعة الثانية 1969 .

14) صديق بن حسن القنوجي: **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم**. تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية بيروت، 1978.

15) عبد الرحمان بن خلدون: **المقدمة**. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1993.

16) عبد السلام المسدي: **اللسانيات وأسسها المعرفية**. الدار التونسية للنشر. 1986 .

17) عبد الله بوخلخال: **التحليل الصوتي للتغيرات الصرفية عند النحاة العرب حتى نهاية ق 3 هـ**( رسالة دكتوراه غير مطبوعة )، إشراف محمود علي مكي ومحمود فهمي حجازي، جامعة القاهرة . 1988 .

18) عزمي إسلام: مفهوم المعنى دراسة تحليلية. **حوليات كلية الآداب** جامعة الكويت، الحولية 6. 1985 .

19) علي بن محمد الجرجاني: **التعريفات**. تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

20) فايز الداية : **علم الدلالة العربي**. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1988 .

21) فرانك بالمر: **مدخل إلى علم الدلالة**. ترجمة خالد محمود جمعة، دار العروبة الكويت، ط1. 1997.

22) كريم زكي حسام الدين: **التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه**. دار غريب القاهرة. 2000.

23) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : **المصطلحات التي أقرها المجمع**. مطبعة التحرير 1962.

24) محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي: **اللغة**. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الرابعة 2005 .

25) محمود السعران: **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**. دار النهضة بيروت، دون تاريخ .

26) يمينة بن مالك: الفكر الصوتي عند ابن سينا **مجلة الآداب** معهد اللغة العربية جامعة قسنطينة، العدد . 1997 .

27) Greimas (A. J) : **Sémantique structurale recherche de méthode**. Librairie Larousse. Paris 1974.

28) Guiraud (Pierre) : **La Sémantique**. Presse Universitaire de France. 6 ème édition . Paris 1969.

29) Kannas (Claude) : **Le petit Larousse illustré** (dictionnaire encyclopédique), Larousse Paris, 1995.

30) Lehmann (Alise) et Martin-Berthet (Françoise) : **Introduction à la lexicologie**, 2ème éd Armand Colin. Paris 2005.

31) Lyons (John) : **Linguistique générale**, traduction de F.Dubois Charlier et D.Robinson, Larousse Paris 1970.

32) Martinet (André) : **Eléments de linguistique générale**, éd Armand Colin, Paris 1970.

33) Palmer (Frank): **Semantics**. Cambridge University Press. 2 éd. 1981.

34) Saussure (Ferdinand De) : **Cours de linguistique générale**, Payot Paris, 1984.